العرب
السبت 2020/05/09
السنة 42 العدد 11697

أبواب الإعلام التركي مغلقة في وجه معارضي أردوغان

استهداف قنوات تلفزيونية لاستضافتها قادة أحزاب معارضة

تستهدف الحكومة التركية وسائل الإعلام التي تمنح منصّاتها للمعارضين والمنتقدين، في انتهاك واضح للقانون والدستور، ويؤكد قادة أحزاب معارضة كانوا موالين للحكومة أن الرئيس رجب طيب أردوغان لن ينجح بهذه الإجراءات في تغييب الحقائق عن الشعب.

الأصوات لن تخفت

أنقرة - وجهت الزعيمة المعارضة التركية ميرال أكيشار انتقادات شديدة للرئيس رجب طيب أردوغان بسبب العقوبة التي فرضها المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون على قناة استضافتها في برنامج حواري، وتوعدت أكيشار بإنهاء نظامه.

وأكيشار هي من بين الأصوات المعارضة العديدة داخل تركيا، ضاقت ذرعا بالقيود والملاحقة المستمرة التي يقوم بها أردوغان ضد الصحافيين ووسائل الإعلام، ومعاقبتها عند استضافتها لشخصيات سياسية من أحزاب معارضة أو انتقادها سياسة الحكومة.

وقالت أكيشار، التي كانت قد شاركت قديما في تأسيس حزب العدالة والتنمية، إن العقاب الذي يُطبقه المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون على قناة "خبر ترك" هي عقوبات مخالفة للقانون والدستور.

وتوجهت إلى أردوغان بالقول "قمت بالمحظورات وستكون منها لاحقا، هل تعتقد أنك عندما تُطبق عقوبة على قناة خبر ترك التي استضافتني على شاشاتها فإن الشعب لن يستطيع أن يرى مطبخك السياسي المحترق، وآماله التي أصبحت مظلمة بسببك، وهل تعتقد حقا أنه لن يستطيع قول كلمته الأخيرة في صندوق الاقتراع؟".

وقرر المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون التركي تطبيق معاقبة قناة خبر ترك بغرامة باهظة، وذلك بتهمة انتهاك الضيفة ميرال أكيشار زعيمة حزب الخير المعارض، للحقوق وذلك بموجب القانون رقم 6112.

أحمد داود أوغلو

الصحافة أصبحت أداة لبروباغندا تدار من قبل نظام الرجل الأوحد

وطالت العقوبات والإجراءات التعسفية للحكومة كل القنوات المعارضة، فبعد الاجتماع الأسبوعي للمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون التركي تم فرض عقوبة على قناة "الشعب TV"، إثر حوار أجرته مع رئيس بلدية إسطنبول بحزب الشعب الجمهوري في برنامج "لدي كلمة".

وأثارت الحكومة التركية من خلال إمعانها في سياسة تكميم الأفواه انتقادات مقربين سابقين من الرئيس رجب طيب أردوغان، حيث وجه رئيس حزب الديمقراطية والتقدم علي باباجان انتقادات حادة بسبب العقوبات التي قام المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون بتركيا بفرضها على قناة فوكس نيوز إضافة إلى قنوات إعلامية أخرى.

وقال علي باباجان الذي كان حليفا لأردوغان وأحد رموز ومؤسسي حزب العدالة والتنمية قبل انشقاقه عنه وتأسيس حزبه في مارس الماضي، في تغريدة على تويتر "إنّه لا يمكن استخدام المؤسسات التنظيمية كعصا للسلطة السياسية وكوسيلة للمعاقبة والانضباط والتأديب".

واتهم باباجان القائمين على العقوبات بمحاولة إلغاء الضمان الدستوري للحريات الإعلامية والعامة وأنّها غير مقبولة، مضيفا "إن حرية التعبير وحرية الصحافة من بين المبادئ الأساسية للديمقراطيات. وإن وجود هذه الحريات أمر حيوي للكشف عن الظلم والتمييز والفساد وجميع أوجه عدم الشرعية الأخرى وملاحقة الضمير العام".

وأكد وزير الاقتصاد الأسبق أن الدولة مجبرة على حماية التنوع وعدم ترويع حرية التعبير في وسائل الإعلام بالمزيد من العقوبات كل مرة، وقال "الدولة مطالبة بتأمين الحريات وتوسيعها والمحافظة عليها، وأنّه لا يمكن استخدام المؤسسات التنظيمية كعصا بيد السلطة السياسية لضرب المعارضين والمنتقدين".

وأصدر المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون عقوبة أيضا على قناة فوكس نيوز، وأوقف برنامجا فيها ثلاث مرات حتى الآن على خلفية تصريحات مقدم البرنامج فاتح بورتاكال التي وصفها بأنها تحرّض الناس على الكراهية والعداء.

وانتقد بورتاكال في البرنامج الإجراءات التي اتخذها أردوغان في مواجهة وباء كورونا ما دفع الرئيس التركي إلى تقديم شكوى جنائية إلى الادعاء العام في إسطنبول ضد المذيع الشهير بتهمة إهانة الرئيس وهي تهمة يصل السجن فيها إلى خمس سنوات.

وكان بورتاكال قد انتقد مرارا حملة التبرعات الحكومية لدعم جهود مكافحة كورونا حيث شبه القرار بفرض الضرائب الوطنية خلال حرب استقلال تركيا أوائل عشرينات القرن الماضي. وقادت تلك الأوامر إلى مصادرة بعض السلع والممتلكات العامة.

بدورها تقدمت الهيئة المسؤولة عن تنظيم عمل البنوك في تركيا بشكوى ضد بورتاكال، واتهمته بـ"الإضرار بسمعة" البنوك.

وصنفت لجنة حماية الصحافيين الدولية، في تقريرها السنوي، تركيا بأنها على رأس أكبر ثلاث دول سجنا للصحافيين، وتتفق في ذلك منظمة "فريدوم هاوس" الأميركية، المختصة بقضايا الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان، حيث وصفتها بأنها ضمن "الدول المقيدة للحريات"، على إثر ما تمارسه السلطات من قمع للحقوق السياسية، وحجب المواقع الإلكترونية والصحافية، فضلا عن تشديد الرقابة عليها والفاعلين فيها، الأمر الذي أدى إلى فقدان تركيا 34 مركزا في قائمة الدول المنتهكة للحريات، خلال العقد الأخير.

وعلق باباجان على تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" لعام 2020 الذي أفاد بوجود 91 صحافيا في السجون وأن تصنيف تركيا في المرتبة 154 من بين 180 دولة في حرية الصحافة بمثابة "عار كبير". ونشر عبر تويتر سلسلة تغريدات بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الموافق للثالث من مايو. وقال باباجان إن حرية الصحافة أحد الأعمدة الأساسية والضمانات الديمقراطية، مفيدا بأن تقييد حرية الصحافة بشكل مباشر أو غير مباشر منافٍ لمبدأ الدولة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأضاف باباجان أن السلطة الحاكمة تستخدم الصحافة لمواصلة نفوذها السياسي، قائلا "لا يمكن الحديث عن الديمقراطية داخل بلد يفتقر للصحافة الحرة. جزء كبير من المؤسسات الصحافية داخل تركيا اليوم تحول إلى أبواق للسلطة الحاكمة بفعل نفوذ السلطة الحاكمة، ويتم تقييد الأصوات الحرة عن طريق القضاء أو بالضغوط المختلفة".

بدوره، وجه رئيس حزب المستقبل أحمد داود أوغلو كلمة بمناسبة اليوم العالمي للصحافة، قائلا "أصحاب الأعمال المشبوهة ومن يتورطون في شبكات العلاقات القذرة ومن يخدعون المواطنين بالأكاذيب يخافون من الصحافة ومن الحقائق".

وأضاف داود أوغلو، الذي انشق أيضا عن حزب العدالة والتنمية وأسس حزب المستقبل، في كلمته خلال مقطع فيديو نشره على تويتر، أن الصحافة تحولت إلى أداة لبروباغندا تدار من قبل نظام الرجل الأوحد، وتابع "اليوم، أبواب القنوات التلفزيونية والصحف الكبرى مغلقة في وجه المعارضة. أما الصحافيون المدربون والمخضرمون فقد باتوا عاطلين عن العمل. الصحف لا تجد من يقرأها، ولا أحد يشاهد القنوات التلفزيونية؛ الشعب بات يلجأ إلى مصادر أخرى للحصول على المعلومات وعلى رأسها مواقع التواصل الاجتماعي".

نقابة الصحافيين التونسيين تلوّح بمقاضاة الحكومة

تونس - هددت نقابة الصحافيين في تونس بشن إضراب عام في القطاع، احتجاجا على سياسات الحكومة في تعاطيها مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفايروس كورونا المستجد على أوضاع الصحافيين، كما لوحت بمقاضاة رئيس الحكومة.

وتحتج النقابة ضد حزمة قرارات كانت الحكومة قد كشفت عنها الأربعاء لمساعدة قطاع الصحافة على مجابهة آثار الوباء غير أن النقابة اعتبرتها غير مناسبة وغير كافية.

وحذرت النقابة من خطورة هذه الإجراءات التي وصفتها بـ"العرجاء وغير الشفافة"، واعتبرت أنّها لا ترتقي إلى مستوى انتظارات الصحافيين مؤكّدة رفضها المطلق لسياسة الخنوع مقابل الغذاء، والتي تريد الحكومة تكريسها في القطاع ضاربة بذلك عرض الحائط كل الاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها مع رئيس الحكومة ومستشاره الإعلامي.

وبناء على إجراءات الحكومة، فإنّ النقابة عبّرت عن خشيتها من وجود شبهات قوية تحوم حول خلفيات هذه القرارات، التي تستبطن مساعي العودة إلى سياسة تلميع صورة الحكومة ورئيسها وشركائه في الحكم، في الوقت الذي يعاني فيه العاملون في قطاع الإعلام من وضع اجتماعي صعب، حيث كشف التقرير السنوي حول حرية الصحافة تسجيل 303 حالات طرد خلال الفترة الماضية.

وتعد حرية التعبير والصحافة المكسب الأبرز في تونس إثر الثورة التي أنهت حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي في 2011 غير أن طفرة الحريات لم يرافقها انفراج في الأوضاع المالية للصحافيين.

ولا يتلقى الكثير من الصحافيين العاملين في مؤسسات إعلامية مصادرة بعد حكم بن علي، أجورهم بشكل منتظم حتى اليوم. وجاءت الأزمة الصحية لتضاعف من محنة الصحافيين المتضررين حيث دفعت مؤسسات إعلامية إلى تسريح العشرات، من بينهم من تم تسريحه خلال فترة الحجر الصحي العام الذي ألزم صحفا ورقية بالتوقف عن الصدور وقلص بالتالي من عائدات الإشهار (الإعلان).

ومن أبرز مطالب النقابة التي ضمنتها في بيان لها الخميس "إنهاء التشغيل الهش في الإعلام العمومي والقطع مع أسلوب التلاعب بالقانون".

كما طالبت الحكومة بالتدخل العاجل لمواجهة التداعيات الكارثية على وضع الصحافيين الذين أحيلوا للبطالة.

والخلاف قائم بين النقابة والحكومة بسبب عدم الالتزام بتطبيق اتفاقات سابقة ظلت حبرا على ورق. وقالت النقابة إنها "تعلم الرأي العام بتشكيل لجنة قانونية لدراسة إمكانية مقاضاة رئيس الحكومة على خلفية وجود شبهة توظيف لأموال دافعي الضرائب للدعاية السياسية".

من جهتها، أعلنت الجمعية العامة للإعلام عن تحرك احتجاجي رفضا لإجراءات الحكومة المعلنة في قطاع الإعلام، وعن استغرابها من تهميش الصحافة المكتوبة. واعتبرت أنّ إجراءات الحكومة كانت بمثابة الصدمة لكافة العاملين بالقطاع.

الانغماس البشري في الرقمي لا يعني نهاية وسائل الإعلام

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

يمنح ريتشارد ووترز مراسل فايننشيال تايمز من سان فرانسيسكو، دفقة أمل غامضة لوسائل الإعلام التقليدية، برفضه الاعتقاد بأن استحواذ الوسائل الرقمية على حياتنا بعد شهرين من الانعزال الإجباري تحت وطأة انتشار وباء كورونا، يعني نهاية المدى وآخره.

ولأنه أحد مراقبي عالم التكنولوجيا فقد لمس ووترز بشكل فعلي الانغماس البشري في الرقمي وسط غياب مخيف للورقي، لقد استرخى الناس أمام الفيديو وانغمسوا في متابعة أجهزتهم، كانت تلك الأجهزة بمثابة الكتاب والصحيفة التقليدية، فيما كسد الورق ولم يجد من يبحث عنه، أو بتعبير ساتيا ناديلا الرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت، الذي لخص الأمر على أفضل وجه حين قال: إن قواعد التباعد الاجتماعي جلبت كل شيء بعيد.

لا أحد يتراجع عن الاتفاق على أن الكتاب أو الصحيفة هما الوسيلة الجليلة التي استمر في تداولها لمئات السنين، إلا أن الكلام المتطرف بشأن انتهاء صلاحيتهما قد ازداد في العقدين الأخيرين منذ أن أصبح الكتاب الرقمي متاحا على أجهزة القارئ الإلكتروني، ومنذ أن جمعت آبل بهاتفها الذكي حزمة كبيرة من صحف العالم. فيما كيفت الصحف خدمتها ومحتواها لقارئ إلكتروني من دون أن تخذل قراءها الأوفياء المولعين بتصفح الجريدة. لكن واقع الحال أن فكرة كل شيء رقمي بدت حقيقية في زمن التباعد الاجتماعي وكأن المستقبل اقترب عشرين عاما.

لقد سبق وأن عرض منظّر الإنترنت كيفين كيلي تأمله بشأن المستقبل الرقمي، وما توقعه قبل سنوات قليلة صار واقعيا بشكل مبكر تحت وطأة انتشار كورونا.

كتب كيلي قبل أن يسمع أحد أو يتوقع أن أوصال العالم الطبيعية ستقطع ليكتفي بتواصله الرقمي، المستقبل سيشهد نشأة صيغة جديدة من صيغ أدب، ليس رقميا كليا فحسب، بل ويجري تداوله أيضا في الزمن الحقيقي ويسفر عن اختفاء الحدود الفاصلة بين الأجناس الأدبية المختلفة، ومناحي الحياة المتعددة، والهويات المتباينة.

وهذا ما يسميه كيلي بالأدب البديل، ومن حيث المحتوى الرقمي هو في حقيقة الأمر جهد صحافي ابتداء من التغريدات والتعليقات على تويتر وفيسبوك والمحادثة والمراسلة الإلكترونيتين، وصار جمعها في كتاب شامل أدبا رقميا جديدا.

يكفي أن نتخيل أن الكاتب الأميركي بريت إيستون إيليس مثلا أنفق في السنوات الأخيرة في سياق أحاديثه مع نصف مليون من متابعيه في تويتر، وقتا فاق بكثير الوقت الذي خصصه لروايته القادمة. ولنا أن نتخيل كم تضاعف هذا الوقت في الشهرين الماضيين تحت وطأة الحجر المنزلي. إيليس نموذج رقمي معروف، لكن على المستوى الآخر توجد أمثلة مثيرة لمستخدمين يقدمون المحتوى الإعلامي الرقمي ويستقطبون الجمهور أكثر مما تفعله وسائل الإعلام التقليدية.

العصر الرقمي ينتج أدبا

أسماه المحلل المتخصص بالويب كينيث غولدسميث جرأة "الكتابة غير الإبداعية" ولم يكن يعني الصحافة بمفهومها التاريخي، أو ما أسمته جودي دين المهتمة بشؤون محتوى الإنترنت "حلفا مع الشيطان"، لكن كل ذلك لا يمنح غولدسميث ودين أي سبب لأن يخشيا وسائل التواصل الاجتماعي، حسب المنظر المختص بشؤون الإنترنت يوهانيس تومفارت في دراسة نشرت ترجمتها مجلة "فكر وفن" الألمانية، فهناك سلسلة تتشكل في الشبكة العنكبوتية، قادرة على إزاحة نموذج التمثيل البرلماني البالي السائد في العالم الغربي، النموذج القائم على أسس الديمقراطية البرلمانية.

لكن ليست كل الآراء على غرار ما يجزم به تومفارت، لأن ثمة من يرى أن العصر ما بعد الرقمي، لن يجعل من شبكة الإنترنت مقصدا في حد ذاتها ولكنها ستكون خارطة طريق إليه.

فكلما ازدهرت فرص التعامل الجماعي خف الشعور بالوحدة، وهذا ما لا يقدمه الجلوس الدائم أمام شاشة الكمبيوتر، فالرسائل النصية الهاتفية تمثل نافذة على العالم وليست بابا. بعكس ما يقدمه تصفح الجريدة في المقهى على سبيل المثال.

من الخطأ - حسب تعليق ريتشارد ووترز - استخدام التكنولوجيا على كل مقياس تقريبا، مع أنه اتضح بالنسبة لأتباع الرقمنة، أنه لا شيء يضاهي جائحة عالمية لفرض التغيير.

هناك علاقة حسية بين أصابع الإنسان وقلبه مع ما يمسكه ويطالعه، والصحيفة مثال جيد وباق، مع أن تأثير الرقمي سريع وواضح في عملية الانتقال

فالانتقال القسري إلى الإنترنت في مجالات العمل والتعليم والتسوق والطب والترفيه لا يعني نهاية الوسيلة الملموسة المقابلة، لأن هناك علاقة حسية بين أصابع الإنسان وقلبه مع ما يمسكه ويطالعه، والصحيفة مثال جيد وباق، مع أن تأثير الرقمي سريع وواضح في عملية الانتقال.

صحيح أن فايروس كورونا حرك جميع العوامل الرئيسة التي تؤثر في وتيرة تبني الحياة الرقمية من سلوك المستهلك والعمليات التجارية، حتى التنظيم الحكومي. لكن تبقى الحاجة ماسة إلى ما يحقق الجانب الإنساني الطبيعي الذي لا يقدر الرقمي على توفيره.

لذلك هناك فئة كبيرة من مراقبي التكنولوجيا تتوقع عودة طرق العيش والعمل القديمة تدريجيا بما فيها المطالعة التقليدية للصحف والكتب الورقية، مع أن التغيير السلوكي القسري عبر مجتمع بأكمله شيء لم يكن بإمكان شركات التكنولوجيا الكبرى أن تحلم به، كما حصل أثناء انتشار الوباء.

في النهاية، كثير من المقارنات الفضفاضة وغير الصحيحة تمت بين كورونا والحرب، لكن المقارنة تحمل معنى واحدا على الأقل حسب ريتشارد ووترز "كلاهما يمكن أن يعجل بتغيير مجتمعي واسع. العودة إلى أي شيء يقارب الحياة الطبيعية ما قبل انتشار الوباء ستؤدي إلى انخفاض في النشاط الرقمي، سيعيد البشر اكتشاف متعة التواصل الشخصي" وسيشعر القراء بحنين جارف إلى كائن مطبوع له ملمس وصوت ومحتوى يصل بيسر إلى الذهن أسمه جريدة، عجزت إلى حد الآن أن تقدمه لنا أجهزتنا الذكية على أهميتها.

ومهما يكن من أمر فإن عالم وسائل الإعلام الذي ستخلفه الجائحة سيكون مختلفا تماما عن العالم الذي سبق الأزمة.